الجلسات الحوارية كأداة مساندة للعمل البرلماني

علي بن ناصر المحروقي، الأمين العام لمجلس الشورى، سلطنة عمان

مقدمة:

تُعتبر البرلمانات جسراً بين الشعب والحكومة، ولذلك يمكن القول إن التحولات أصبحت تفرض على البرلمانات ابتكار أدواتها المتجددة. التي تتفق مع طبيعة أهدافها وطبيعة التغيرات التي تطرأ على هذه الأهداف. حيث أن الأهداف والصلاحيات التي يحددها النظام السياسي لبرلمان ما لا يمكن أن يتحقق أو يتفاعل مع إطار الممارسة فيها دون وجود أدوات برلمانية يتمكن من خلالها من تحقيق أهداف العمل البرلماني والتحرك الفعال ضمن نطاق الصلاحيات الدستورية الممنوحة لتحقيق أفضل الأدوار في الممارسة البرلمانية.

وتنحى هذه الورقة في سبيل تبين أهمية (الجلسات الحوارية) *كأداة مساندة للعمل البرلماني*، حيث تركز على تجربة مجلس الشورى العماني بوصفه موضوع هذه الورقة. فهي تطرح سؤالاً مركزياً فحواه:

"ما مدى أهمية الجلسات الحوارية كأداة مساندة للعمل البرلماني؟"

وتتكون محاور هذه الورقة من الآتي:

1. الجلسات الحوارية كونها وسيط من أشكال الأدوات البرلمانية.
2. الجلسات الحوارية لمجلس الشورى العماني.
3. أهمية الجلسات الحوارية في مساندة العمل البرلماني.
4. مقومات الجلسات الحوارية.

- **الجلسات الحوارية كونها وسيط من أشكال الأدوات البرلمانية:**

يمكننا الحديث عن شكل وسيط من أشكال الأدوات البرلمانية. وهو الجلسات الحوارية. التي تتبنى بعض البرلمانات في العالم تنظيمها. لكونها مساحة حوارية تبحث قضايا محددة تتجاوز مساحات الرأي فيها اقتصارها على أعضاء البرلمان أو ممثلي الحكومة أو جهات الاختصاص. لتتخذ طيفاً أوسع من مؤسسات الإعلام والمجتمع والأفراد. وتنحى بعض برلمانات

العالم في تنظيم هذه الجلسات الحوارية في الوقت الذي تطرأ فيه قضايا معينة بوصفها قضايا للرأي العام تستوجب توسيع مدار النقاش في المجتمع. فيما ينحى بعضها لتنظيم ندوات ومؤتمرات دورية ثابتة الموعد تخصص في كل دورة من دوراتها قضية للنقاش الوطني أو البرلماني.

وعليه يمكننا القول إن الجلسات الحوارية تتخذ حالة وسطية وأكثر شمولية. بين تلك الأدوات البرلمانية المقننة التي شرعتها اللوائح والأنظمة كأدوات برلمانية وحددت لها شروطها، وضوابط استخدامها، ومجالاتها، والجهات المستهدفة فيها من ناحية. ومن ناحية أخرى الأدوات الفنية (الأدوات التي يستخدمها البرلمان لجمع البيانات والمعلومات، والطرق التي تتبعها لجانه في الوصول إلى حقائق معينة حول قضايا محددة). حيث تأتي الجلسات الحوارية بكونها أكثر شمولية لتعزز وتثري استخدام الأدوات البرلمانية (المقننة) وتعطيها الدعم الفني الذي يعين على تفعيلها واستخدامها، إضافة إلى كونها تساهم في رفد المجلس بالمعلومات وتحديث قواعد البيانات، وصياغة رؤى متخصصة ومتكاملة في ذات الوقت حول القضايا قيد الدراسة أو التباحث.

وبالتالي فإن الجلسات الحوارية تغدو رافداً مكملاً لعمل الأدوات البرلمانية الأخرى، ولا تتعارض معها. بل على العكس تصبح شكل -غير رسمي في التشريع/ رسمي في التنظيم -من أشكال العلاقة بين البرلمان والمؤسسات الأخرى من جهة والأفراد من جهة أخرى في المجتمع. وهي بذلك تكسر القيود الصارمة في الاحتكاك بعمل البرلمان ودعم وجوده وقوته الاجتماعية والسياسية والثقافية.

- **الجلسات الحوارية لمجلس الشورى العُماني:**

قام مجلس الشورى العماني بتنظيم مجموعة من الجلسات الحوارية، حيث يعود تاريخ أول جلسة حوارية نظمها بعد الصلاحيات الجديدة إلى الدور الرابع من الفترة السابعة، وتحديداً في فبراير 2015م وكانت جلسة حول "الشورى والتجربة الديموقراطية في سلطنة عُمان". نظمتها الأمانة العامة للمجلس وسلطت الضوء على إنجازات المجلس خلال الفترة السابعة بالإضافة للنقاش واستعراض صلاحيات المجلس والأدوات الرقابية حسب النظام الأساسي للدولة.

وبلغ مجمل الجلسات الحوارية التي نظمها المجلس من الفترة السابعة وحتى الآن ما مجمله (16) جلسة حوارية، تنوعت عناوينها بين موضوعات تتعلق بالتنظيم الداخلي والعمل الإداري للمجلس (جلسات حوارية داخلية)، وبين جلسات تناقش موضوعات الخدمات العامة كالجلسة الحوارية المنعقدة حول "الدعم الحكومي لقطاع الكهرباء والمياه" والتي نظمتها الأمانة العامة المساعدة للجان والمعلومات بالمجلس في مارس 2016. وأخرى تناقش موضوعات اقتصادية كالجلسة الحوارية حول "السياسات الاقتصادية الكلية لمواجهة انخفاض أسعار النفط"

والتي نظمتها دائرة شؤون اللجنة الاقتصادية والمالية في مايو 2016م. تحت إشراف الأمانة العامة المساعدة للجان والمعلومات.

- **أهمية الجلسات الحوارية في مساندة العمل البرلماني:**

ويمكن تفنيد أهمية الجلسات الحوارية في إطار العمل البرلماني في النقاط الآتية:

1. الجلسات الحوارية أداة مساندة للبحث البرلماني: وذلك لكونها تعطي مساحة واسعة لجمع البيانات من جهات مختلفة، كما أنها تختصر على عضو المجلس والباحث البرلماني الطريق للوصول إلى المعلومات بطريقة أقل كلفة وجهداً. وتساهم الجلسات الحوارية في توجيه مسارات البحث البرلماني نحو قضايا محددة ذات أولوية. وتبين أفضل الممارسات المرجوة للخروج بأفضل المخرجات من توصيات ومقترحات. وتمثل الجلسات الحوارية فرصة لمراجعة نتائج ومخرجات البحث البرلماني على فترات مختلفة.

2. الجلسات الحوارية أداة لتفعيل الدور الإعلامي لمجلس الشورى: حيث أنها تساهم في تفعيل الدور الإعلامي للمجلس من خلال تسليط الضوء على جدية المناقشات الدائرة فيها. كما أنها تنقل للمجتمع حراك العمل البرلماني.

3. الجلسات الحوارية وسيلة من وسائل الرقابة على العمل البرلماني: حيث تساهم الجلسات الحوارية في تقريب الأفراد والمؤسسات عن كثب للتعرف على طبيعة العمل البرلماني. وتبين لهم الآلية التي تجري عليها المعالجات البرلمانية للقضايا الوطنية والمجتمعية وبالتالي فهي تفتح المجال كوسيلة من وسائل الرقابة غير المباشرة على طبيعة العمل البرلماني. كما أنها وسيلة مهمة لحوار وطني شفاف وبناء في الوقت ذاته. يبتعد عن كل ما يشوب النزاهة العامة ويعطل مساراتها وبالتالي تحقيق التطوير والإصلاح البرلماني.

4. الجلسات الحوارية إطار عام لطرح القضايا ذات الاهتمام المشترك مع مؤسسات الاختصاص: حيث تتيح الجلسات الحوارية التي ينظمها البرلمان الفرصة لبحث القضايا ذات الأولوية الوطنية والمجتمعية. والاستماع إلى وجهة نظر مؤسسات الاختصاص. حيث أنها تتعدى النظرة البرلمانية الأحادية القائمة على وجهة نظر البرلمان سواء كان عبر أعضائه أو لجانه العاملة إلى مساحة أرحب من وجهات النظر تستطيع من خلالها جهات الاختصاص المعنية تبيين وجهة نظرها وطرح القضايا والتحديات والآفاق لعملها.

5. الجلسات الحوارية أداة لتعزيز العلاقة بين البرلمان والمجتمع والأفراد: حيث تتيح الجلسات الحوارية التي ينظمها البرلمان فرصة مواتية لمشاركة مجتمعية تتعدى إطار التمثيل البرلماني. مما يعزز الثقة من قبل المجتمع في مراحل لاحقة بعمل البرلمان.

6. الجلسات الحوارية مساحة لطرح رؤى أكثر تخصصية في إطار القضايا الوطنية: حيث أنها تتيح فرصة الاستماع إلى وجهة النظر المتخصصة سواء من خلال:
   - وجهة النظر المهنية المتخصصة: وهي التي تمثلها المؤسسات ذات العلاقات بقضية الجلسة الحوارية المطروحة.
   - وجهة النظر العلمية المتخصصة: وهي التي يحملها الأكاديميون والباحثون ومؤسسات العلم والمعرفة والتعليم التي تقع هذه القضية ضمن نطاق اختصاصاتها أو ضمن نطاق أبحاث أو ضمن نطاق انتاج المعرفة العلمية لها.

7. الجلسات الحوارية كوسيلة لتعزيز قيم الحوار الوطني والمجتمعي وتفعيل دور البرلمان كواجهة حوارية تؤمن بتعددية الآراء: حيث أن الجلسات الحوارية ما هي إلا انعكاس للتطبيق العلمي في سبيل السعي نحو صيانة قيمة الحوار وحفظها وتعزيزها لدى مختلف الأطراف المشاركة في هذه الجلسات. وهذا يعزز دور المجلس في كونه واجهة وطنية راعية لهذه القيمة. وعلى المدى البعيد يساهم في انتقال هذه القيمة وتعزيزها في الوجود الاجتماعي بشكل عام.

8. الجلسات الحوارية مساحة لتفعيل الحوار مع مؤسسات القطاع الخاص وتفنيد قضاياها: حيث أن الجلسات الحوارية نموذج مثالي لهذا الحوار حيث تجتمع الرؤى مع هذه المؤسسات وتكون أكثر قرباً من وجودها الاجتماعي الذي تمارس فيه أنشطتها الاقتصادية وتتجسد من خلاله مسؤوليتها الوطنية.

9. الجلسات الحوارية مساحة لتفعيل الحوار مع مؤسسات المجتمع المدني (الأهلي) ودعم قضاياها: حيث أن الجلسات الحوارية تمثل فرصة مواتية كأداة مساندة للعمل البرلماني، حيث تمكن البرلمان وأعضاؤه من الاحتكاك المباشر مع الناشطين في هذه المؤسسات. كما أن قضايا المجتمع المدني ومؤسساته ينبغي أن تكون قضايا محورية في هذه الجلسات. أو على أقل تقدير أن تكون وجهات نظر هذه المؤسسات في القضايا الوطنية والمجتمعية ذات بعد رئيسي في الطرح الذي يعقد في الجلسات الحوارية.

- **مقومات الجلسات الحوارية:**

يمكننا أن نضع تصوراً أشبه بـ (التوصيات) للمقومات الأساسية للجلسات الحوارية التي تسهم في دعم العمل البرلماني، وتصبح أداة مساندة له. من خلال التركيز على النقاط الآتية:

1. تحديد أولويات المناقشة من القضايا الوطنية والمجتمعية التي تستحق أن تناقش ضمن إطار (جلسات حوارية).

2. أن يتم تحديد أهداف واضحة للجلسات الحوارية. بحيث تتسم هذه الأهداف بالجدة. والدقة. وتفضي إلى مناقشات أكثر عمقاً من الأهداف العامة.

3. تحديد المتحدثين أو المتداخلين في الجلسات الحوارية بدقة، بحيث يتم اختيار جهات التمثيل ذات العلاقة الأصيلة بالقضية التي يتم طرحها.

4. تنطلق قوة الجلسات الحوارية من الارتكاز على المضمون ومدى عكس التنوع في الرؤى المطروحة في القضية، حيث أن القضايا الوطنية والمجتمعية بطبيعة الحال قضايا ذات خطوط متشابكة، يتداخل فيها عدة جوانب، وبالتالي فإن التصميم الأمثل لبرامج الجلسات الحوارية وتصوراتها ينطلق من استيعاب هذا التنوع في الرؤى ومدى توظيفه بشكل يخدم القضية.

5. ترتكز قوة الجلسات الحوارية على مراعاة واقعية المخرجات ومدى مرونتها وقابليتها للتغذية المرتدة من المجتمع والمؤسسات، حيث أن ما يتم التركيز عليه في الجلسات الحوارية هو نوعية (التوصيات / المقترحات / الرؤى) التي تخرج بها، وبقدر ما كانت هذه المخرجات واقعية وأكثر قرباً من ملابسات الواقع، بقدر ما كانت مخرجات هذه الجلسات أكثر مقبولية.

6. تمحيص المداولات والمداخلات بشكل جيد، والاستناد إلى معطى هذه المداولات، والشراكة في بناء المخرجات من المقومات المهمة في نجاح الجلسات الحوارية.

7. المتابعة الدورية المستمرة للمخرجات من العوامل الأساسية لنجاح الجلسات الحوارية، وهذه المتابعة تأتي عن طريق مناقشة التوصيات أو المقترحات مع جهات الاختصاص وقياس مدى إمكانية تطبيقها في المرحلة الأولى، ثم متابعة

تنفيذ ما هو ممكن منها في المرحلة الثانية، ومتابعة جدوى ما تم تطبيقه في مراحل متقدمة.

8. المشاركة في نشر المخرجات، حيث أنه يجب ألا تبقى مخرجات الجلسات الحوارية حصراً على البرلمان أو جهات التنفيذ والاختصاص في السلطات التنفيذية أو المجتمع المدني أو القطاع الخاص، بل يجب مشاركتها مع المجتمع عبر النشر الإعلامي والتفاعلي معها.